القضاة الأندلسيون والمغاربة
في بلاد الشام في عصر المماليك

الدكتور ابراهيم زعرور
قسم التاريخ - جامعة دمشق

مقدمة:

منذ اتمام عملية فتح المغرب والاندلس، قامت علاقات بينها وبين بلاد الشام على أكثر من صعيد، وقد تفاوتت هذه العلاقات من حيث أهميتها ونشاطها، فكانت ذات زخم كبير ووتيرة عالية في الميدانين الاقتصادي والثقافي؛ ففي الميدان الاقتصادي ؛ازدهرت التجارة بكل أنواعها وتفرعاتها ؛بين بلاد الشام والمغرب والاندلس، وكذلك الأمر في الميدان الزراعي والصناعي، حيث تبودلت الخبرات والعلوم والمعارف حول ذلك، فنقلت إلى الاندلس زراعات شامية ومشرقية كثيرة، مثل الحمضيات والرمان والارز والباذنجان والارضي شوكي والقطن والسكر وغيرها، كما أن عدداً من الصناعات تبودلت بين البلدين، مثال ذلك صناعة الحرير وصناعة الخزف والطواحين المائية وغيرها، حتى أن بعض هذه الصناعات نقل فيما بعد إلى أوروبة كما هومعروف.

وفي الميدان الثقافي، نشطت حركة قوية بين البلدين، ذلك لأن الاندلس والمغرب كانتا بحاجة ماسة إلى ثقافة وعلوم المشرق، وظلت هذه الحاجة قائمة حتى وقت متأخر من القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، عندما استقل المغاربة والاندلسيون، وراحوا يشقون طريقهم معتمدين على أنفسهم. وقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد ،وتفوقوا على المشارقة في عدد من الأمور الثقافية، وعلى الرغم من أنهم ظلوا ينظرون إلى المشرق نظرة احترام واعجاب وتقدير.

أما في الميدان السياسي، فلم يكن الامر كذلك، فقد كانت القطيعة بين البلدين شبه كاملة، باستثناء فترة قصيرة سيطر خلالها الفاطميون على المغرب العربي، وعلى الرغم من هذا الواقع المحزن، فقد كانت تتم في السر عمليات اتصال بين البلدين، هدفها السيطرة على المشرق وضمه إلى الاندلس.

ومن المقرر، أن العلاقات بين بلاد الشام والمغرب والاندلس كانت طيبة وطبيعية خلال

فترة ماقبل القرن الخامس الهجري أو القرن السادس ، واستقبل المغاربة والاندلسيون في بلاد الشام على هيئة طلبة علم وتجار وزائرين خلال هذه الفترة، لتختلف الصورة خلال الفترة التالية، وتصبح بلاد الشام من أهم أقطار المشرق العربي بالنسبة للمغاربة والاندلسيين الذين قصدوها، واستقروا فيها وأصبحوا من رعاياها بلا معارضة أو قيود.

فما الذي حدث على الساحة الاندلسية والمغربية، حتى لجأت فئة من سكانها إلى المشرق، خاصة إلى بلاد الشام، وما العوامل التي شجعت على ذلك؟

للاجابة عن ذلك، يمكن القول أن ماحدث وبخاصة في الاندلس، كان بفعل عدد كبير من العوامل القاهرة، التي كان أقساها على الاطلاق ،فقدان الاندلسيين لاوطانهم ومدنهم من جراء التقدم الاسباني ،الذي سيطر على رقعة واسعة من الاندلس ؛فلم تأت سنة ٦٥٠هـ/ ١٢٥٣م حتى كانت معظم معاقل العرب في الاندلس ،تحت السيطرة الاسبانية بشكل أو بآخر، الامر الذي أجبر الغالبية العظمى من العرب إلى هجر بلدانهم والتوجه إلى بلاد متعددة في المشرق والمغرب، وكانت بلاد الشام من ضمنها، وكان قدوم المغاربة والاندلسيين إليها نشيطاً ومميزاً، لانها كانت تتوافق مع أوضاعهم العامة ؛فمن الناحية السياسية ، وافقت السلطات الشامية على مقدم الاندلسيين والمغاربة، وكذلك بالنسبة للأمور الاقتصادية والطبيعية وماإلى ذلك، حتى أنه يمكن القول في هذا الصدد، أن بلاد الشام كانت البديل المناسب لكثير من الاندلسيين والمغاربة، الذين فقدوا أوطانهم أو حق الاقامة فيها لسبب أو لآخر، وقد اشتغلوا بحرية تامة في كل المجالات العامة ،دون أن يواجهوا أدنى عقبة، حتى أنهم فضلوا في أحيان كثيرة على الشاميين أنفسهم، وسنقتصر في بحثنا على العاملين الاندلسيين والمغاربة في ميدان القضاء.

١ـ القضاء على المذهب المالكي:

لم يكن منصب القضاء على المذهب المالكي قد عرف في وقت مبكر في بلاد الشام، كما كان الحال بالنسبة لبعض المذاهب الاخرى ؛ ولعل مرد ذلك يعود إلى ندرة العاملين في هذا المذهب في الشام. وقد ظهر هذا المنصب، بعد أن بدأ الاندلسيون والمغاربة يفدون إلى الأرض الجديدة(بلاد الشام) بقصد الاستقرار والاستيطان، وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء على المذهب المالكي ،في الفترة الأولى من وصولهم.

لكن الشيء المؤكد ،أن اعتماد قاضٍ مالكي، لم يؤخذ بصورة رسمية إلا في النصف الثاني من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي. وأول ما بوشر باعتماد هذا المنصب، كان في مدينة دمشق سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م. ففي هذه السنة جعل بدمشق أربعة قضاة لأول مرة في تاريخها، هم القاضي الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي(٢) وهكذا فقد بدأت هذه العادة

بالانتشـار تباعا في بقيـة المدن الشامية الاخرى. ففـي مدينة حلـب، أول مااعتمد فيهـا قاضٍ مـالكي، كـان في سنـة ٧٤٧هـ/ ١٣٤٧م، حيـث عين لهذا المنصب شهـاب الـدين بـن أحمد الرياحي(٣).

أما بقية المدن الشامية الاخرى، فسنأتي على ذكر سنة استحداث هذا المنصب فيها، ضمن الحديث عن القضاة. لكن وقبل البدء في ترجمة الاندلسيين المغاربة، الذين شغلوا منصب قاضي القضاة في بلاد الشام، فان من الجدير التنـويه ببعض الملاحظات الهامة في هذا المجال، تتجلى احداها ،بأنه خلال فترة حكم الزنكيين والايوبيين، لم يكن هناك مايسمى بالقاضي المالكي، كما ذكرت قبـل قليل، ولايستبعـد أن يكون سبـب ذلك قد عـاد إلى أن الجالية الانـدلسية، كـانت ماتزال قليلة العدد، وبالتالي لم يشتهر أمرهـم، وذلك إذا ماقورنوا بالفترة التي تلت، وهي فترة حكم المماليك، التي شهـدت هجرة أنـدلسية مغـربية كثيفـة إلى بلاد الشـام، بفعل الاحـداث والكوارث المؤثرة، التي نزلت بالعرب في الجناح الغـربي من الدولة العربية الاسلامية. ويمكن طرح سـؤال مفاده، كيف كـان الاندلسيون والمغـاربة يحلّون مشـاكلهم الخاصة والعـامة؟ فـالقول بـأنهم كـانوا يلجـأون إلى قضاة المذاهـب الأخـرى، قول لايخلـو مـن الصحة أبـداً، باعتبارهم مسلمين، لكن ربما كان ذلك عند حـدوث مشاكل تمس الحياة العامة، بحيث لايمكن لاحد الفصل فيها إلا القاضي. أما في المسائل العاديـة، كالفتوى والامور الفقهية الاخرى، فربما كان الانـدلسيون والمغاربـة يلجأون إلى حلهـا عن طريـق الاكابر منهـم والمعهود لهم بـالعلم والمعرفة، وبخاصة الذين تسّموا بـ(شيخ المالكية).

الملاحظة الاخرى التي يمكن الاشارة إليها حول هـذا الموضوع، تتلخص بالقول، ان الذين تـولوا هـذا المنصب الهام، لم يكـونوا متسـاويـن في ا الكفاءة والاهليـة، انما حدث في كثير مـن الاوقات، أن تسلمّه كثيرون منهم، مع أنهم كانوا يفتقرون إلى أدنى الشروط التي يجب توفرها، بمن يتصدى لهذه المهمة الصعبة.

وقد شغل الحكام دوراً رئيساً في هذا المجال تمشيـاً مع الظروف السائدة، فكانوا يصيبون أ حيانـاً ويخطئون أحيـانا أخـرى. ومهما يكن مـن أمر، فـإنه لم يكـن هناك قـواعد ثـابتة أو بالاحرى شروط معينـة ومتبّعة يجب أن تتوفر بـا لمرشح لهذا المنصب، وان كان مـن الملاحظ، أنه من الواجب تـوفر المعرفة المعمقة والواسعة بالشريعة الاسلاميـة، وبمذهبه بشكل خاص، الأمر الذي لم يتـوفر بكل الذيـن تسلموا القضاء في الشام، فتبـاينوا من حيث الأهليّـة العلمية والسلوكية الاخلاقية، وانقسموا من هذه الناحية إلى فريقين : الفريق الأول، توفرت برجاله كل الشروط الواجب تـوفرها بالقـاضي من علم وأخلاق، وإن كـان الامر لايخلو من بعـض حالات شاذة ،فكـان أفراده أمثلة صـالحة، عملوا من خلال منـاصبهم القضائيـة على تحري الاحكام العـادلة المنصفـة وتطبيقها دون خـوف ولاحرج. كما بـرهنوا مـن جهة أخـرى، على احترام منصـب القضاء وجعلـه مستقلا عـن ارادة الحكام ومشيئتهـم، يحدوهم في ذلـك، معرفتهـم

الشرعية العالية في المذهب المالكي. وتشاء الظروف، أن يكون أول قاضٍ مالكي في بلاد الشام من هذه الفئة، والذي تمثل بزين الدين محمدعبد السلام بن علي بن عمر الزواوي المالكي، المولود بمدية بجاية سنة ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م أو التي قبلها. قدم مصر سنة ٦١٥هـ/ ١٢١٩م حيث درس علم القراءات وغيرها ، ومن مدينة الاسكندرية انتقل إلى الشام، فاستقر بمدينة دمشق سنة٦١٦هـ/ ١٢٢٠م، وتصدر مشيخة التدريس بتربة أم الصالح بالصالحية، وبالجامع الأموي الكبير، وعندما استحدثت مناصب القضاة الاربعة بدمشق، أكره على تسلم منصب قاضي قضاة المالكية، فظل يقوم بهذه الوظيفة على مضض فترة تسع سنوات متتالية، بدءاً من سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م. عاد بعدها إلى مهنة التدريس، حتى وافته المنية سنة ٦٨١هـ/ ١٢٨٣م(٤) ودفن في مقابر الباب الصغير، وكانت جنازته حافلة، شارك في تشييعه نائب الشام نفسه. ويقول ابن قاضي شهبة، ان قبره مقصود بالزيارة، وهذا دليل ثقة الناس به لمكانته الكبيرة؛(٥) ويعد الزواوي هذا من الشخصيات النادرة والفريدة تقريباً ممن تسلم قضاء الشام من المالكية، لرفضه تقاضي أي راتب لقاء عمله كقاضي قضاة المالكية(٦). واذا كان عبد السلام هذا رفض تسلم منصب قاضي القضاة في البداية، فان ابن عمه جمال الدين يوسف بن عبد الله بن عمر أبو يعقوب الزواوي، كان على العكس تماما. فقد بذل جهداً كبيراً في حياة عبد السلام، كي يحل محله، ذلك انه كان يعمل نائباً له في القضاء. وتحققت ارادة جمال الدين هذا، بان اسفرت جهوده عن الفوز بمنصب قاضي قضاة مدينة دمشق على المذهب المالكي، حتى وافته المنية وهو بطريق الحج سنة ٦٨٤هـ/ ١٢٨٦م (٧). وتتالت الشخصيات القضائية من آل الزواوي بدمشق، حيث خلف القاضي متقدم الذكر قاض آخر، هو محمد بن سليمان، الملقب بجمال الدين أيضاً. ولد سنة ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م. قدم الاسكندرية ودرس على بعض علمائها، لينتقل بعد ذلك مابين القاهرة ومدينتي الشرقية والغربية، يعمل نائباً لقاضي المالكية، حين عين قاضي قضاة القاهرة فترة لابأس بها. ولظروف غير معروفة على وجه الدقة، غادر مصر قاصداً مدينة دمشق، وفيها تسلم منصب قاضي قضاتها منذ سنة ٦٨٧هـ/ ١٢٨٨م. وقد ضرب رقما قياسياً في ا لفترة الزمنية التي أمضاها في القضاء، فوصلت إلى نحو ثلاثين سنة، قضاها دون كلل ولاملل. وقد عرف بصراحته وصلابته، لايتراجع عن قراراته واحكامه.

وفي آخر أيامه ،اعتراه مرض اقعده الفراش ومنعه عن الكلام فقام بعزل نفسه قبل وفاته بأيام قليلة من سنة ٧١٧هـ/ ١٣١٨م بدمشق، ودفن بمقابر الباب الصغير، وكانت جنازته حافلة ،شارك فيها العامة والخاصة(٨) ولاأدل على مكانته المرموقة، من أن غالبية الذين ترجموا له وصفوه بالاستقامة والعدل وانفرد عن كل أفراد هذه الفئة، بأن اقدم على تجديد عمارة مدرستين في مدينة دمشق،هما المدرسة الصمصامية والمدرسة النورية.

وكما ذكرنا في مستهل هذا البحث، أنه بعد استحداث منصب قاضي المالكية بدمشق سنة

٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م، بدأت هذه العادة، تعتمد في المدن الشامية الاخرى . وكانت مدينة حلب هي أول المدن الشامية بعد دمشق، التي استحدث فيها هذا المنصب في سنة ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م ،(٩) فكان أول قاضٍ مالكي في مدينة حلب، من الذين امتثلوا الاستقامة والعفة، وتحلوا بحسن الاخلاق، ولين العريكة، ونشدان الحق في جميع احكامه ،هو أحمد بن عبد الظاهر بن محمد الدميري المالكي ،الملقب بصدر الدين ،ولي القضاء بحلب بعد عزل شهاب الدين الرياحي فترة من الزمن، وقبل وصوله إلى حلب كان يعمل نائباً للقاضي المالكي بمصر، وظل في قضاء المالكية بحلب سبع سنوات متتالية من سنة٧٦٣هـ/ ١٣٦٢م حتى نهاية ٧٦٩هـ/ ١٣٦٨م(١٠).

أما النموذج الآخر من هؤلاء القضاة، فقد تمثل بشخص ابراهيم بن عبد الله ابن عمر الصنهاجي المالكي، وهو يختلف عن الذين مر ذكرهم حتى الآن، بأنه من مواليد مدينة دمشق سنة ٧١٧هـ/ ١٣١٨ أو ٧١٨هـ/ ١٣١٩م، وفيها نشأ وتلقى علومه على علماء، معظمهم من الاندلسيين.

وكان من الحافظين لموطأ الامام مالك. ويبدو أنه كان من الشخصيات المالكية المعروفة بدمشق، ودليل ذلك أنه كلف بتوقيع رسمي سنة٧٨٣هـ/ ١٣٨٢م لان يتسلم منصب قاضي قضاة دمشق على المذهب المالكي، فلم يقبل. وحدث أن تكرر تكليفه في سنة ٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م فامتنع أيضاً ؛ وعلى الرغم من حالة الرفض هذه، فقد بقي الحكّام يلحون عليه، حتى وافق بتسلم قاضي قضاة المالكية بدمشق لمدة ثلاث سنوات ؛توفي بمدينة دمشق على حين غرة سنة ٧٩٦هـ/ ١٣٩٤م ،حيث دفن بالمزة(١١).

ومن هؤلاء القضاة من تنقل في أكثر من مدينة شامية، كقاض لقضاة المالكية، وكنائب له. كان منهم القاضي ابراهيم بن محمد بن على التادلي، المدعو أبو سالم، الذي تنقل بين دمشق وحلب.ويختلف عن القضاة متقدمي الذكر، أنه تكرر عزله واعادته بشكل لافت للنظر. فقد ولي قضاء حلب أول مرة سنة ٧٧١هـ/ ١٣٧٠م ،كقاضي قضاة، علما بأنه كان ينوب عن القاضي فيها قبل هذه السنة. وتكرر عزله واعادته خلال الفترة التي تلت هذا التاريخ. ففي سنة ٧٧٧هـ/ ١٣٧٦م ، استقر في قضاء حلب عوضاً عن ناصر الدين أبو عبد الله محمد بن سرى الدين المعروف بابن هانيء الاندلسي، (١٢) ثم انتقل في السنة التي تلت إلى مدينة دمشق وتسلم قضاءها عوضاً عن زين الدين أبي بكر المازوني، لكنه لم يستقر سوى فترة قصيرة عزل بعدها عن القضاء، وحل محله علم الدين أبو عبد الله محمد بن ناصر الدين القفصي، الذي بقي حتى سنة ٧٨٠هـ/ ١٣٧٩م ،ثم عزل وأعيد مرات عديدة.

وهكذا، فان الفترة التي أمضاها في القضاء في كل من حلب ودمشق، بلغت بمجموعها نحو ثلاثة عشر عاما ونصف العام. وكان خلال هذه الفترة نموذجاً للقضاة ، الذين توفرت فيهم القوة والتصميم والجد في العمل، اضافة إلى الشجاعة والجرأة في اصدار الاحكام، وامتثال

العدالــة والمساواة بين الناس. ويظهــر هذا بشكل مــؤكد ،من خــلال قصيدة أرسلها إليــه أحد أعيان حلب المعروف بــالبدر أبي محمد بن حبيب، عندما كان يستعـد لمغادرة حلب إلى دمشق. يقول مخاطباً القاضي المذكور:

سر إلى جنة الشام دمشق

حاكماً عادلاً رفيع المقام

رامت القرب منك فادخل إليها

ياأبا سالم بأذكى سلام

توفي بدمشق سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠١م وهو قاض(١٣).

أيضاً وفي مــدينة دمشــق، يمكن أن نضع قــاضيين اثنين ضمن هــذه الفئة، تبــاينت فترات استلامهما لمنصــب القضاء، هما القاضي يحيــى المعروف بمحي الــدين المغربي، المتـوفي سنة ٨٤٢هـ/ ١٤٣٩م (١٤)، والقــاضي يعقوب بــن يوسف المعــروف بالشرف القــرشي المغربي، الــذي عزل وأعيــد إلى القضــاء منذ سنــة ٨٤٢هـــ/ ١٤٣٩ حتى وفــاتــه في سنة ٨٥٧هـــ/ ١٤٥٤م. وقد ذكر السخاوى في كتابه (الضوء اللامــع) أنه كان يعرفه جيداً، واطلع على بعض احكامه في سنة ٨٥٦هـ/ ١٤٥٣م(١٥).

وعلى الرغم من أهمية بيت المقدس، فــان منصب قاضي المالكية ظل دون استحداث إلى فترة متــأخــرة إلى حــد مــا. ومــن المحتمــل أنــه استحــدث في السنين الاخيرة مــن القــرن الثــامــن الهجري/الرابع عشر الميــلادي، وذلك بالاعتماد على بعض القضــاة، الذيــن شغلوا هذا المنصب فيها في الفترة الأولى.

والذين سنــذكرهم في سياق الحديــث عن الفئة الثانية مــن القضــاة. أما الذيــن برهنوا على أهليتهم وصــلاحيتهــم للقضــاء في بيت المقدس، كانوا قــلائل جداً اذا ماقيسوا بالذيــن لم يرعوا للقضــاء حرمة .ففــي سنة ٨٤٧هـ/ ١٤٤٤م قيض الله لمدينة القدس قاضيــا مالكيا، لم تعرف مثيلاً له، منــذ أن استحدث فيها هذا المنصب، هــو عيسى بن محمد المغـربي الشحمني الملقب بشرف الديــن ابي الروح، الذي بقي على رأس منصبــه بصورة مستمرة حتى سنـــة ٨٥٤هـ/ ١٤٥١م، ومــارس الحكم خــلال هذه الفترة، بكــل اخــلاص وعفة واستقــامة، لايحابي أحــداً، ولايخاف في الله لومة لائم. ويدعمه في ذلك قوة شخصيته وصلابة مواقفه، وعدم التراجع عنها، اضافة إلى علمه ومعرفته بشؤون المذهب المالكي والشريعة الاسلامية.

ومن مواقفه الرائعة ،ماحدث له مع نــائب القدس مبارك شاه، الذي كان قد قرّر قتل أربعة من الفلاحين، وكلّفه بشنقهم بتهمة السرقة واللصوصيــة، فسأله القاضي المذكور عما اذا كانت السرقة قد ثبتت عليهم بطــريقة شرعية؟ فأجابه النائب نحن لانحتاج إلى اثبــات شرعي. فأجابه لايمكن تنفيذ ماأمرت، إلا بعد أت تثبت الادانة، لكن النائب شدّد من تصلبه والح على قتلهم.

فأجابه القاضي بقوله:«والله لوقتلتهم بحضوري، لكنت أقتلك بيدي، وأعلقك إلى جانبهم كما

أنت بخلعة السلطان»فتراجع النائب عن اصراره». (١٦).

ويبدو أن عدد الجالية الاندلسية المغربية تكاثرت في مدن فلسطين الكبرى إلى حد دفع إلى نشوء منصب القضاء فيها، وهكذا ظهر في الرملة أواسط القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، وتولاه محمد بن سعيد المغراوي المالكي الملقب بشمس الدين. ولد سنة ٨٠٧هـ/ ١٤٠٥م، وحفظ القرآن الكريم، واستطاع أن يتوصل إلى مرتبة قاضي القضاة في هذه المدينة، وبقي فيها فترة طويلة من الزمن انتقل بعدها إلى مدينة بيت المقدس في سنة ٨٥٤هـ/ ١٤٥١م ،وتسلم قضاءها بعد وفاة قاضيها النـزيه عيسى بن محمد المغربي الشحمني الآنف الذكر. ومنذ ذلك الحين استقر بالقدس الشريف، يتولى قضاءها حينا ويعزل حيناً آخر، حتى وافته المنية سنة ٨٧٣هـ/ ١٤٦٩م وهو قاضيها(١٧).

ومن هؤلاء القضاة، من تنقل بين كل من دمشق وبيت المقدس. كسالم بن ابراهيم المغربي الصنهاجي، الملقب بأمين الدين المالكي. ولد بعد سنة ٧٧٠هـ/ ١٣٦٩م ودرس الفقه وعلوم الدين في بلاده، ووصف بأنه من أهل العلم والفضل. وقد أسر سنة ٨٣٤هـ/ ١٤٣١م عندما كان في طريقه إلى الشام، وظل في الأسر مدة طويلة، قصد بعدها مدينة دمشق، ليتحول بعد قليل إلى بيت المقدس، حيث شغل منصب قاضي القضاة سنة ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م. وبعد فترة قصيرة، أعيد إلى دمشق مرة أخرى، وتسلم قضاءها، ولكن المدة التي أمضاها في هذا المنصب غير معروفة على وجه التحديد، وان كان من الثابت، انه لم يغادر دمشق بعد ذلك، وتوفي سنة ٨٧٣هـ/ ١٤٦٩م.

وقد برهن خلال ممارسته القضاء، على عفة نفسه واستقامة احكامه ونزاهتها(١٨).

وبعد ظهور هذا المنصب بمدينة الخليل، كان أول من تسلمه فيها القاضي حميد الدين محمد بدر الدين المعروف بابن المغربي، وقد اشتهر بأنه كان من حفظة القرآن الكريم، وعارفاً بالروايات، الأمر الذي ساعده، لان يتولى قضاء عدة مدن شامية اضافة إلى الخليل، الذي تسلمه فيها لاول مرة سنة ٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م، نقل خلالها إلى قضاء مدينة بيت المقدس، دون أن يتخلى عن قضاء الخليل، وهو أول قاضٍ من الاندلسيين المغاربة، جمع بين قضاء مدينتين في وقت واحد. لكن مدته لم تدم وقتاً طويلاً في هاتين المدينتين، فقد عزل في أواخر السنة المذكورة عن قضائهما نهائياً، وتوجه إلى القاهرة ، ومنها أرسل إلى طرابلس الشام، حيث ولي قضاءها. وتوفي سنة ٨٧٨هـ/ ١٤٧٤م(١٩).

وربما كان آخر القضاة الاندلسيين في مدينة بيت المقدس، العلامة الغرناطي شمس الدين محمد بن على الازرق المغربي المالكي، الذي اختلف عن جميع القضاة الاندلسيين في الشام في ناحية واحدة، تجلت بأنه كان قاضيا للجماعة في كل من مالقة وغرناطة بجنوب الاندلس، قبل أن يأتي إلى الشام. وقد اشتهر عنه التبحر في العلم وحسن المنظر ووقار الهيئة. خرج من غرناطة ، على أثر سقوطها بيد فرناندو وايزابيلا، خرج منها يستنفر حكام المسلمين، فتوجّه

إلى المغرب وطلب من ملوكها نجدة بلاده، ولكـن محاولته هذه باءت بالاخفاق، فتوجّه إلى مصر، حيث التقى بـالسلطان الاشرف قايتباي وكـان منشغلا بمحادثة الاتـراك، فحج و جاور ريثما انتهى، وطلـب منه نصرة المسلمين في غرناطـة، لكن الثابـت أيضاً أن هذا الطلب لم يسفـر عن نتيجة ايجابية كما حصل في المغرب. عند ذلك آثر البقاء في المشرق، وطلب من السلطان المذكور تأمين عمل له، فـولاه قضاء المالكية ببيت المقدس بدلا من القاضي محمـد ما زن الغزي، وباشر عمله في ا لسـادس من شـوال سنة٨٩٦هـــ/ ١٤٩١م وظل فيـه حتى السـابع عشر مـن ذي الحجة من السنة نفسهـا. وبذلك تكون ولايته، أقصر ولاية أمضاهـا أندلسي مغربي في منصب القضاء، بحيـث لم يتجاوز واحـدا وستين يومـا، توفي بعدهـا بمرض مفـاجيء ألم بـه، ودفن بماملا ببيت المقدس. وقد كان مثال العفة والنزاهة(٢٠).

ولم يكن كل هؤلاء القضاة بالمستوى نفسه من العلـم والمعرفة في شؤون الدين، وبخاصة على المذهب المالكـي، فقد حدث أن تـوصل بعضهم إلى هـذا المنصب، على الـرغم من قلـة علمه ومعرفته، التى غطـت عليهما سمعته الطيبة وسلوكه القويم. مثال هـؤلاء، مثل القاضي المالكي أحمد بن محمد المريني المغربي، الذي حل بـدمشق في الفترة التي تلت سنة ٨٦٠هــ/ ١٤٥٦م واشتغل باديء الامـر في البيمارستان النوري كإداري على أغلـب الظن، فظهرت أمانتـه وشدة تعلقه بالدين، الامـر الذي حدا بالمسؤولين لانتدابه للعمل كنـائب لقاضي قضاة المالكية شهاب الدين التلمساني منذ سنة ٨٧٩هــ/ ١٤٧٥م ، واستمر حتى سنة ٨٨٥هــ/ ١٤٨٠م ثم عزل. وفي سنة ٨٩٠هـــ ١٤٨٥/م ، ولي قاضي قضــاة المالكية بدمشــق، وبقي بشكــل مستمر دون عزل حتى وافته المنية سنة ٨٩٧هــ/ ١٤٩٢م ودفن بمقبرة الباب الصغير بدمشق(٢١).

أما الفريق الثـاني من هؤلاء القضاة، فكان على النقيض تماما من الفـريق الاول. فقد افتقر أفراده في كثير مـن الاحيان إلى الاهليـة الشرعية والسلـوكية الاخـلاقية على حـد سواء. فعمـل بعضهم أوبـالاحرى معظمهـم بتأثير مصالحهـم الشخصية البحتـة. فأسـأؤوا لهذا المنصب الجليل، بالتهافت على الرشـاوي والتلاعب في الاحكام، دون وازع من ضمير ولارادع من شرع أو دين.

والشيء الذي يظهـر بوضـوح ان هذا الفريـق من القضـاة، كان أكثر مـن حيث العـدد من الفريـق الأول. وهذا أمـر طبيعي جدا ، يتجلى أثـره من خلال سيرة القضـاة ا لمذكوريـن آنفاً، حيـث أن الاقطاب منهـم، لم يتسلموا القضــاء الا بالقسر والاجبـار، لانهم يعرفـون أكثر مـن غيرهم حساسية هذا المنصب وخطورته، وهو الـذي يوجب على صاحبه أن يكون من المتحرين للعدالة والانصاف في كل أحكامه وتصرفاته القضائية، وبالتالي يوجب الابتعاد عن كل مايسيء لهذا المنصب، من تقبل الاغـراءات والرشاوى وغير ذلك من أوجه استغـلاله للصالح الشخصي المحض، الامـر الذي ظهر واضحـاً عند الكثيرين مـن أفراد ا لفريـق الثاني، الذيـن سأتي على ذكرهم تباعاً. فأول هؤلاء القضاة، كان عمـربن سعيد التلمسـاني، الذي خلف القاضي أحمد بن

ياسين بن محمد الرياحي بمدينة حلب، والذي بقي فترة أربع سنوات متتالية ابتداء من سنة ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م وهو مثال للقاضي الجاهل في أمور الشريعة والدين والقضاء، مما أثار تعجب وحيرة أهل حلب، عندما أصبح قاضيا، بعد سعي طويل لدى السلطان في مصر(٢٢).

ومن سجلماسة بالمغرب الغربي، وصل إلى حلب عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الحفيد المالكي. ولدسنة ٧١٢هـ/ ١٣١٣م ،قدم من بلاده فأدى فريضة الحج، وتابع إلى مصر فحل بالقاهرة مدة، تابع بعدها إلى بلاد الشام، فدخل مدينة حلب، حيث اشتغل بالتجارة التي أجبرته على التنقل بين بغداد والقاهرة، ومكث فترة من الزمن، ليعود مرة أخرى إلى حلب، حيث استطاع أن يصل إلى منصب قاضي القضاة المالكية لفترة لابأس بها، كان آخرها سنة ٧٨٧هـ/ ١٣٨٥م حيث عزل وحل محله، القاضي جمال الدين النحريري. وهو نموذج للقاضي الجاهل، وهذا ماحدا بالبعض لان يقول عنه:«أن كلامه أكثر من علمه» وقد امتزجت قلة العلم عنده وضحالته بما هو أقسى من حدة الخلق وعدم اللين والروية واحتقاره للناس، حيث كان لايقيم قدراً لاحد(٢٣). بينما وصفه البعض الآخر، بأنه كان راويا للحديث، وله معرفة ضليعة بمذهب مالك، أصوله وفروعه، اضافة إلى معرفة جيدة ببعض العلوم الاخرى (٢٤). وبعد عزله عن قضاء المالكية بحلب سنة ٧٨٧هـ/ ١٣٨٥م، توجه إلى دمشق، ومنها إلى غزة ثم إلى بيت المقدس، حيث توفي سنة ٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م (٢٥).

أما القاضي المالكي محمد بن يحيى بن سليمان المغربي، الملقب بجمال الدين، فانه لم يعرف الاستقرار، فقد تنقل بين كل من حماه وطرابلس ودمشق، وعرف بتضلعه ببعض العلوم العقلية، وعدم معرفته بالعلوم الشرعية، وخاصة على المذهب المالكي، وعلى الرغم من ذلك، فانه استطاع ان يتسلم منصب قاضي القضاة المالكية في مدينة حماه لفترة قصيرة عزل بعدها، فتوجه إلى دمشق واتصل بحاكمها طالباً منه أن يوليه قضاءها فأجيب طلبه هذا، وتصدر لقضاء المالكية، لكن طريقته لم تكن مقبولة، حيث تصدى لايذاء الناس واطلاق لسانه في الاكابر والاعيان. يضاف إلى ذلك، أنه برهن في مناسبات عديدة على عدم اتزانه العقلي، وفجوره وفسقه وقلة دينه، الامر الذي يتناف بشدة مع مركز القضاء، فحكم عليه بالعزل من منصبه كقاض غير صالح فذهب إلى مصر، وتوسط لدى السلطان، لكنه لم ينجح، ونفاه إلى الشام سنة ٧٩٤هـ/ ١٣٩٢م ، فتوفي بالرملة في السنة التالية (٢٦).

وقد تمثلت صورة الجهل المطبق وعدم السلوكية الاخلاقية في قاض آخر هو محمد بن محمد الدمشقي المالكي الملقب بعلم الدين القفصي، وهو يعد أيضاً من النماذج غير الصالحة لمنصب القضاء.

ويختلف عن رفاقه السابقين الذين هم من فئته، بأنه من مواليد مدينة دمشق، كان جده والد أبيه يسكن بدمشق منذ سنة ٧١٩هـ/ ١٣١٩م، وخلال فترة وجوده فيها عمل نائبا في القضاء.

أما والـد قاضينا علـم الدين القفصي، فقـد كان جنـديا في الجيش المملـوكي، وكذلـك الامر بالنسبة له، فانه انخرط في صفوف الجيش لفترة غير قصيرة على مايبدو، انطلاقا من كونه، لم يركز على الدراسة والتحصيل إلا بعد ا ن أصبح في سن متقدمة، بعكس معظم الذن سبقوه من القضاة. وعلى الرغم مما عرف عنه من الجهل وعدم الاتزان العقلي وسوء الاخلاق والسيرة، فقد استطاع أن يتوصل إلى منصب قاضي القضاة في ثـلاث مدن شامية، هي حلب وحماه ودمشق، وأمضى فترة خمس وعشرين سنـة يعمل في القضاء بالمدن المذكورة، بين معـزول عن القضاء وشاغـل له، مثال ذلـك، أنه ولى قضاء دمشـق احدى عشرة مـرة، وكذلك في حماه وحلـب عدة مرات. توفي وهو قاض بدمشق سنة ٨٠٥هـ/ ١٤٠٢م(٢٧).

وفيما يلي نموذج آخر من القضاة المالكية، الذين عـرف عنهم الجهل وعدم الاستقامة، وهو القاضي محمـد بن اسماعيـل بن هـانىء اللخمي الغـرناطـي المالكي، ولـد بمدينـة حماه سنة ٧٤٠هـ/ ١٣٤٠م أو بعدها بقليـل. وقد كان صورة عكسية لوالده، الذي اشتهـر بالاستقامة وعدالة الاحكـام والمعرفة الشرعية الواسعة. اشتغـل نائبا عن والده في قضـاء حماه فترة توليه هذا المنصب(٢٨). فبينما كان والده مثالا للقاضي العـادل العارف الى حد، جعل بعض من كتب عنه، يضعه في مقدمـة القضاة المالكيين الذين عملوا في هذا المجال في مختلـف مدن الشام. كان سيء السيرة غير محمود، ضيق الأفق قليل المعرفة لى درجة أساء لوالده الشيء الكثير. تنقل بين عدة مدن شامية، يعمل قاضيا لقضاء المالكيـة، ففي مدينة حماه أصبح قاضي القضاة على أثر وفاة والده، حتـى كانت سنة ٧٧٦هـ/ ١٣٧٥م حيـث نقل إلى قضاء مدينـة حلب، وحل محل القاضي التادلي، ومنذ ذلك الحين، ظل يتنقل بين كل من حلب وحماه وطرابلس، حتى كانت سنة ٨١٦هـ/ ١٤١٤م نقل خلالها إلى دمشق وتسلم قضاءهـا، ولسوء سيرته بشكل ظاهر، أقصي عن قضاء المالكيـة بدمشق، وأرسل إلى مدينـة طرابلس في سنة ٨٤٧هــ/ ١٤١٥م، حيث بقي فيها يمارس القضاء عدة سنين، وفيها كانت وفاته سنة ٨٢٨هـ/ ١٤٢٥ (٢٩).

ولم يكن جميع أفراد هـذه الفئة من القضاة، يفتقرون إلى الأهلية العلميـة والمعرفة بشؤون القضاء، بـل حدث أن وجد بعضهم، لايقلـون من هذه النـاحية عن قضاة الفئـة الأولى، لكنهم خالفـوهم في أنهم لم يسيروا على منهجهـم في تطبيق معرفتهـم على صعيد القضـاء، وكان على رأس هؤلاء القـاضي أحمد بن سليمان بن عمـر بن عبد الـرحمن المعرو ف بـابن عوجـان، فقد تسلم هذا ا لقاضي مهمتـه في بيت المقدس لاول مرة سنة ٨٠٥هـ/ ١٤٠٣م ،فكـان ثاني قاضٍ مالكـي فيها(٣٠). وقـد عرف عنه الفضـل والتعمق في العلـوم الشرعية على المذهـب المالكي، واتقانه لصناعة القضـاء على أتم وجه. وهو مثال للقاضي الذي يعرف خطـر مهمته وجسامتها وتأثيرها على النـاس، ولايعمل لتحقيقها وتنفيذها. حيـث افتقر إلى السلوكية الاخـلاقية، التي تعد مـن الشروط الواجـب توفـرها، بمـن يتصدى لهذه المهمـة الصعبة. فقـد عرف عنـه حبه وتهافته على استلام الرشاوى، الامر الذي اضفى على أحكـامه صفة الظلم الباطل، مما أدى إلى

عزله عن القضاء فترةمن الزمن، لايعرف ان كانت طويلة أم قصيرة. لكن الشيء المؤكد، أنه أعيد في سنة٨٣٨هـ/ ١٤٣٥م ليخلفه بعد فترة قصيرة أحد أبنائه، الذي لم يكن بأفضل منه، بل زاد عليه سوءا بأنه كان يعتقد بأن الشمس تستحق أن يعبدها البشر(٣١). وربما استمر في منصبه هذا برغم سوء سيرته حتى سنة ٨٤٧هـ/ ١٤٤٤م وقد عرفت مدينة دمشق واحداً من هؤلاء، كان يحل محل القاضي يعقوب بن يوسف المعروف بالشرف القرشي المغربي(٣٢) في أثناء عزله عن منصب القضاء وهو شهاب الدين التلمساني، الذي كان يتولى قضاء دمشق سنة ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م، والذي عزل بالسنة نفسها وعين بدلا عنه القاضي أبو عبد الله البيدمري المغربي العروف بالبريكي(٣٣) واذا كان القضاة المالكيون، الذين عرفتهم الشام خلال فترة هذا البحث، قد ألفوا فريقين متباينين من حيث الاهلية العلمية والثقافية من جهة، والسلوكية الاخلاقية من جهة اخرى ،فانهم التقوا في عدة نواح ادارية محضة لايمكن الخروج عنها، وان كان الامر لايخلو من بعض الحالات ا لشاذة. فبالنسبة لتعيين القضاة، كان يأتي بتوقيع رسمي على مايبدو من السلطان المقيم في مصر، انطلاقاً من أهمية وجلالة هذا المنصب، ولكن تعيين القضاة، لم تكن كلها طبيعية، كثيراً ماشغلت الوساطات والمصالح السياسية، وبذل الرشاوى من قبل القضاة الطامعين في الحكم، شغلت دورا فاعلاً في هذا المجال.

حيث أن الحكام كثيراً ماتأثروا إلى حد كبير بمواقف وآراء المقربين منهم، فكانوا يتوسطون لدى السلطان ويستميلونه بالرشاوى المالية فيصدر أمرا بتعيين قاض عوضا عن قاض آ خر، وذلك دون النظر إلى أ خلاقه وعلمه، أو صلاحيته للقضاء كما أنه لم ينظر أو بالاحرى لم يحسب حسابا للنتائج التي ستتمخض عن مثل هذا التعيين. والامثلة كثيرة في هذا المضمار، منها ماأشار إليه صاحب كتاب(النجوم الزاهرة) عندما كان في صدد الحديث عن القاضي جمال الدين يوسف بن موسى بن محمد الملطي، الذي خلف القاضي الحنفي شمس الدين أبا عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الطرابلسي المتوفى سنة٧٩٧هـ/ ١٣٩٥م فقد ذكر أن السلطان هو الذي طلب القاضي الملطي ببريد رسمي، وعلق على ذلك بالقول:«هكذا تكون ولاية قضاة الشرع الشريف بعزةٍ وطلب واحترام، لا كمن يسعى فيها من بيت المال، والامير الكبير إلى والي القاهرة، حتى تلبى با لمال والبذل من غير تستر في ذلك، حتى انه يعرف ولايته بالبرطيل كل أحد من المسلمين حتى النصارى واليهود فلاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم) (٣٤) ويؤكد على ذلك صاحب كتاب(الدارس في تاريخ المدارس) بصورة أوضح ، إلى درجة أنه يذكر ،مقدار المبلغ الذ ي دفعه أحد القضاة ،وهو شهاب الدين التلمساني من أجل أن يعود إلى منصب القضاء في مدينة دمشق سنة٨٥٩هـ/ ١٤٥٥م ،بدلا من القاضي زين الدين عبد الرحمن ابن محمد السعيدي المغربي المالكي. وقد وصل مقدار المبلغ الذي دفعه إلى خمسمئة دينار(٣٥).

أما بخصوص الراتب الذي كان يتقاضاه صاحب المنصب ونوابه، فلايعرف عنه شيئاً.

ولم اتمكن من العثور على اشارة، تتعلق بهذا الشأن في جميع المصادر والمراجع التي اعتمدتها في هذا البحث.

وكل مايمكن قوله في هذا الصدد، أن الراتب كان متساويا لجميع القضاة دون تميز بين قاضي مدينة أو أخرى، يضاف إلى ذلك أن هذا الراتب كان مغريا إلى حد كبير، ودليل ذلك، أن كثيراً ممن توصل إلى تسلّم هذا المنصب في بلاد الشام خلال فترة هذا البحث، عرفوا بسعيهم الحثيث والمتلاحق من أجل الوصول إليه والاستئثار به، فكان من هؤلاء من عمل بالتجارة، فتركها وعمل في مجال القضاء.

أما من ناحية تسمية كبير القضاة، فإن الامر اختلف في بلاد الشام عماكان عليه بالاندلس، وان كان المضمون واحدا. ففي الوقت الذي اطلق على كبير القضاة بالاندلس تسمية(قاضي الجماعة) ،فقد اطلق عليه في الشام تسمية(قاضي القضاة). وكان يساعده عدد من الاشخاص على المذهب المالكي، لم يكن عددهم محددا في أغلب الاحيان، اطلق على كل واحد منهم تسمية(نائب القاضي المالكي). والجدير بالذكر، أن الذين تسلموا منصب قاضي قضاة المالكيه في بلاد الشام في فترة الحكم المملوكي، لم يكونوا جميعاً من أصل أندلسي مغربي، ان ماحدث في كثير من الاحيان، أن عين لهذا المنصب، قضاة مالكيون من أصل شامي أو مصري أو غير ذلك. فعلى سبيل المثال لاالحصر، يمكن أن اذكر واحداً من هؤلاء، هو القاضي المالكي بدمشق محمد بن أبي بكر الهمداني، الملقب بشرف الدين المتوفى سنة ٧٤٧هـ/ ١٣٤٧م، لكن هذا الأمر لم يكن مقبولا أو مرغوبا به على مايبدو من قبل الاندلسيين المغاربة نزلاء بلاد الشام، فكثيراً ماوقفوا موقف المعارض لهذه التصرفات، مثال ذلك ماحدث سنة ٨٧٠هـ/ ١٤٦٦م بمدينة بيت المقدس، عندما عين محمد بن احمد بن شداد المعروف بشمس الدين لقضاء المالكيةُ فيها. حيث لم يبق سوى فترة قصيرة جدا، عزل بتأثير تعصب ومعارضة الجالية الاندلسية المغربية له(٣٧).

وقد انفرد القضاة المالكيون بكل فئاتهم عن قضاة المذاهب الاخرى، بأنهم أعطوا الحق والصلاحية التامة للمساعدة والاحسان إلى كل مالديهم من غرباء أهل مذهبهم، وبصورة خاصة أولئك الدين جاؤا من الاندلس والمغرب لكنهم غابوا من جهة أخرى عن قضاء العسكر، الذي اقتصر على قاضيين واحد من الشافعية وآخر من الحنفية(٣٩).

واذا كان هؤلاء القضاة قد تساووا على صعيد الصلاحية في اصدار الاحكام، وعلى صعيد الراتب وغير ذلك من الامور المهمة الاخرى، فإنهم اختلفوا بعض الشيء من الناحية المعنوية، بحيث كان ارفعهم مكانة في نظر الحكام والشعب، قضاة مدينة دمشق، الذين عدوا بالمرتبة الاولى، من حيث دلالة الالفاظ التي يخاطبون بها عندما توجه إليهم المكاتبات، مثال ذلك، كان يكتب:«المقر الشريف العالي المولوي القضائي الكبيري الامامي العالمي الصلاحي...»بينما كان يكتب لقاضي حلب وغيرها من المدن الشامية الاخرى:«المقر الكريم العالي المولوي القاضوي

الكبير العالمي القدوي المفيدين...»(٤٠).
ومن ناحية أخرى، فقد التقى القضاة الاندلسيون المغاربة جميعا على صعيد قضية هامة جدا تجلت بأنهم كانوا مصدر كل حكم تقريبا على الذين كانوا يتركون دينهم ويتحولون من دين إلى آخر، أو أولئك الذين كانوا يتعرضون للرسول (ص) والانبياء والصحابة بالشتم والسب وغير ذلك. فقد حدث في كثير من الاحيان، ومنذ أن اعتمد منصب قضاء المالكية في بلاد الشام، ان القضاة على المذاهب الاخرى، كانوا لايبتون في قضايا الخروج على الدين، انما كانوا يحولون المارقين إلى القاضي المالكي، لينظر في قضاياهم ويصدر بحقهم الاحكام المناسبة، انطلاقا من أن المذهب المالكي يعد من المذاهب الوحيدة تقريبا، التي لاترى غير حكم القتل والموت لكل من يخرج عن الدين الاسلامي، والذي يسمى في هذا المذهب (بالزنديق). ومثل هذا الامر الهام لابد من دراسته بشكل مستفيض في بحث مستقل.

القضاة على المذهب الشافعي:

لم يعمل الاندلسيون والمغاربة في القضاء على المذهب المالكي فحسب، انما حول بعضهم من مذهب المالكية إلى مذهب الشافعية، وعملوا قضاة على هذا المذهب، كما كان حال الكثيرين من الاندلسيين، الذين عملوا في مجالات متعددة في الشام. لكن الشيء الملفت للنظر، أن القضاة الشافعية من الاندلسيين المغاربة، كانوا قليلي العدد إذا ماقورنوا بالقضاة المالكية وربما يعودسبب ذلك بكل بساطة، إلى ان العلماء الشافعية، أو بالاحرى أصحاب المذهب الشافعي، شكلوا الاكثرية الساحقة لسكان بلاد الشام، الامر الذي جعل فرصة الوصول بالنسبة للاندلسيين المغاربة إلى منصب القضاء من الفرص الصعبة المنال في كثير من الاحيان: وان كان قد وصل بعضهم إلى تسلم هذا المنصب الهام، فإن ذلك لم يحدث الا في مدن صغيرة مع بعض استثناءات لاقيمة لها.

والذين اشتهروا بالقضاء على المذهب، كانوا من الذين ولدوا بالشام ونشأوا فيها، بحيث تتلمذوا ودرسوا الفقه الشافعي منذ سن مبكرة. مثل ذلك، مثل القاضي الشافعي سليمان بن عمر بن سالم، الذي ولد بأزرع من أعمال مدينة درعا سنة ٦٤٥هـ/ ١٢٤٨م، وقدم إلى مدينة دمشق في سن الشباب، وفيها انكبّ على الدراسة والتحصيل. فكان أهم العلوم التي ركز عليها بشكل خاص، علم الحديث، الذي سمعه عن جلة من علماء دمشق، أمثال أحمد ابن عبد الدائم، والكمال أحمد بن نعمة، ويحيى بن الصيرفي، والبرازلي وغيرهم. ويظهر أن هذا القاضي، حاز على ثقافة عالية المستوى، الامر الذي ساعده لان يتوصل إلى منصب القضاء في عدة مدن شامية، كأزرع وشيزر ودمشق، فكان أول تعيين له في هذا المنصب بمدينة دمشق سنة ٧١٠هـ/ ١٣١١م وهو في سن متقدمة سبيا، وذلك على أثر عزل القاضي الشافعي ابن جماعة. وتنقل بعد ذلك إلى تسلم قضاء شيزر وأزرع، وأمضى في كل مدينة فترة تختلف عن الاخرى، فالشيء الثابت عنه، أنه أمضى فترة طويلة في القضاء، فقد بلغ عدد سني هذه الفترة عشرين

سنة، سبـع سنوات منها في دمشق، وثـلاث عشرة سنة في أزرع، والباقي وهــي فترة وجيزة في شيزر.

وكانـت هذه السنون الطـويلة كافيـة لتقويمه مـن الناحية السلـوكية، التي اتبعهـا خلال ممارســة عمله كقـاضي قضاة الشــافعية. فقد وصــف بالعفــة والترفع عـن قبول الـرشاوى، وبالحزم والصرامة في تطبيق الاحكام بحسب تعاليم مذهبـة التي كان يعرفها جيدا. توفي سنة ٧٥٨هـ/ ١٣٥٧م، بعد عمر دام أكثر من قرن من الزمان(٤١).

أما النمـوذج الآخر، الـذي احتوتـه كتب التراجـم، فلم يكـن في مستواه الثقـافي على المذهب الشافعــي، الذي تفقـه عليه بعـد وصولـه إلى الشام، كما أنـه لم يتوصــل إلى قضاء عـدة مدن كسابقه.

هذا القـاضي هو محمد بن أحمد القـرياني نسبه إلى قريـانة، التي تقع بين قفصــة وبيشة بتونس. عرف في بلاد الشام(بالمغربي) وصل الشام وهو على المذهب المالكي، الذي تحول عنه الى المذهب الشــافعي، امـلا في الوصــول إلى مرتبة منـاسبة تكـون مصدر رزقـه وعيشه على مايبدو.

فكان له ذلـك، بأن توصل إلى قضـاء نابلس لفترة من الـزمن، لاتعرف على وجه التحـديد. والنقطة التي التقى بها مع القاضي المذكور، تمثلت بمسلكه الشخصي على صعيد القضاء، فكان عفيفـا، توخـى في احكامــه العـدل والمساواة حسـب مـايقتضيه الشرع. ولـد سنة ٧٨٠هـــ/ ١٣٧٩م، اما وفاته فمختلف فيها، بعضـهم يجعلها سنة ٨٥٧هـ/ ١٤٥٥م. بعضـهم يجعلها في سنــة ٨٦٢هـ/ ١٤٥٨م، وآخـرون في سنــة ٨٦٩هـــ/ ١٤٦٥م وغيرهم في سنــة ٨٥٤هـــ/ ١٤٥١م (٤٢).

وفيما عدا هذين القاضيين، لم نعثر على تـرجمة لاندلسي مغربي، عمل في هذا المجال. وبهذا لايمكن الاعتماد عليها، مـن أجل المقارنة بين قضــاة المالكية،وقضاة الشافعيـة من الاندلسيين والمغاربة في بلاد الشام، سـواء أكان ذلك من حيث السلوكية العامـة، أو من حيث الصلاحيات الاخرى. وبـالجملة فـان المغاربة والانـدلسيين الذي عملـوا في مجال القضاء، لم يتميـزوا عن غيرهم من القضاة على المذاهب الاخرى، الا في مسـألة تصديهم للحكم على القضـايا، التي كانت تمس بعض مســائل العقيدة الاسلاميــة، كالاقدام على شتـم الرسول(ص) أو الصحــابة، أو التعرض للقرآن الكريم أو الاستهزاء بالاسلام أو الارتداد عنه إلى غير ذلك من هذه المسائل.

ولم يكن هؤلاء القضـاة، هم الذين يطالبون بـالـحكم على مثل هذه القضـايا كما يخيل للوهلة الاولى، انما الذي كان يحدث هو أن القضـاة على المذاهب الاخرى، كانوا يحولون جميع مرتكبي هذه الجرائم الى قضـاة المالكية، الـذين اعتادوا عدم التسـاهل فيها، وذلـك بالاعتماد على تعاليم

المذهب المالكي نفسه، هـذه التعاليم التي يبدو على انها متشددة اذا ماقورنـت بتعاليم المذاهب الاخرى، التي كانت تقبل التوبة من صاحب الجريمة اذا أراد ذلك.

بينما قضاة المالكية لايبرئون المتهمين حتى ولو أعلنوا توبتهم وعودتهم عن جرائمهم التي اقترفوها عن قصد أو غير قصد.

حتى أن القاضي المالكـي، اذا حضر مجلسا قضائيا مشتركا بين المذاهـب على سبيل المثال، فانه كان يظهر عن غيره بتشدده في أحكامه ، دون النظر إلى أي اعتبار آخر وكثيرا ماكان رأيه هو الذي يفوز ويؤخذ به، لكن ذلك لم يكن سنة أوقاعدة يجب أن تطبق على الدوام.

يتضح لنـا من خلال هذا العـرض عمق العلاقات بين مشرق الـوطن ومغربه حيـث سادت روح التعاون والتعاضد وانتقال الخبرات والتجارب والمعارف والعلوم عبر انتقال اصحابها... ومن المقرر أنهم والحالـة هذه ينتقلون في إطار الوطن الـواحد دون حاجة للوقـوف والتوقف للتدقيـق والتفتيش عـن هوياتهم وشخصيـاتهم والأمثلة بهذا المجـال كثيرة جداً جـداً... فهل يتطلع العـرب في الوطن العـربي الواحد مـن مشرق الوطـن إلى مغربه إلى تعـزيز رسالـة الامة واسهاماتها السامية في رسالة الانسانية والبشرية جمعاء.

مصادر البحث

١ـ ابن كثير«أبو الفداء الدمشقي»، البداية والنهاية ، مكتبة المعارف، بيروت بدون تاريخ.
٢ـ الصقاعي، «فضل الله»، تالي كتاب وفيات الاعيان ، تحقيق جاكلين سوبلـه، طبعة دمشق ١٩٧٤ .
٣ـ أبو الفداء، «اسماعيل الملك المؤيد»، المختصر في أخبار البشر.

٤ـ اليونيني، «،موسى بن محمد»، ذيل مرآة الزمان ،طبعة أولى ،حيدر آباد الدكن ١٩٦١ .
٥ـ ابن الجزري«محمد بن محمد،»، غاية النهاية في طبقات القراء»، عني بنشره ج ـ برجستراير»، طبعة اولى القاهرة ١٩٣٢ .
٦ـ النعيمي ا لدمشقي«عبد القادر»، الدارس في تاريخ المدارس ، تحقيق جعفر الحسيني، طبعة دمشق ١٩٤٨ .
٧ـ ابن تغري بردي، «يوسف الاتابكي»،«النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة»، مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة والارشاد القومي بمصر، بدون تاريخ.
٨ـ ابن حجر العسقلاني«، أحمد بن علي،»الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ـ طبعة أولى ـ حيد آباد الكل ١٣٤٨هـ .
٩ـ ابن العماد الجنلي الحنبلي«عبد الحي»شذرات الذهب في أخبار من ذهب طبعة بيروت بدون تاريخ.
١٠ـ ابن قاضي شهبة،«تقي الدين أحمد»، تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق عدنان درويش، دمشق ١٩٧٧م .
١١ـ المقريزي«أحمد بن علي» السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور طبعة القاهرة ١٩٧٠م
١٢ـ السخاوي«محمد بن عبد الرحمن»، الضوء اللامع لاهل القرن التاسع، طبعة بيروت بدون تاريخ.
١٣ـ الجنلي«محيي الدين»، الانس الجليل في تاريخ القدس والخليل، بدون ذكر اسم الطبعة وتاريخها .
١٤ـ ابن حجر أنباء الغمر.
١٥ـ القلقشندي«أحمد بن علي»صبحي الاعشى في صناعة الانشاء، نسخة مصورة عن الطبعة الاميرية، وزارة الثقافة بمصر ١٩٦٣م

الحواشي:

١ـ تمت عملية فتـح المغرب خلال الفترة من ٢١ــ ٩٠هـ وتمت عملية فتح الانـدلس خلال الفترة من ٩٠ـ ٩٢هـ.

٢ـ ابن كثير(ابو الفداء الدمشقى) ، البـداية والنهاية ،ج /١٣/ ،طبعة مكتبة المعارف بيروت بدون تا ،ص ٢٤٦ . الصقاعي، (فضل الله)، تالي كتاب وفيات الاعيان، تحقيق جاكلين سوبلة، طبعة دمشق ١٩٧٦٣ص ١٠٦ .

٣ــ أبــو الفـداء(اسماعيــل الملـك المؤيــد)، المختصر في أخبــار البشر، ج/ ٤/، دون ت ص/ ١٤٧/.

٤ـ الصقاعي، المصدر السابق ص ١٠٥ـ ١٠٦.

ـ المصدر السابق ص ٢٣٥ـ١٣٦

ـ اليونينـي(موسى بن محمد) ، ذيل مـرآة الزمان ،ـج/ ٤ /طبعة أولى ، حيدر آبـا د الدكن ١٩٦١ ،ص١٧٣ـ ١٧٤.

٥ــ ابن الجزري(محمـد بن محمـد) ،غايـة النهـاية في طبقـات القراء، ج١ عنـي بنشره ج برجستراير ـ طبعة أولى القاهرة ١٩٣٢ ، ص ٣٨٧.

٦ـ الصقاعي ـ المصدر السابق، ص ١٠٦.

٧ـ اليونيني، المصدر السابق، ج٤ ص ٢٣٩.

٨ـ ابـن كثير ، المصدر الســابق ، ج ١٤ص ٨٤ ـ٨٥ . النعيمـي الدمشقـي(عبد القــادر)، الدارس في تاريخ المدارس ،ج٣ ، تحقيق جعفر الحسيني، طبعة دمشق ١٩٤٨ ص ١٢ـ١٣.

٩ـ ابن تغـري بردى(يوسف الاتابكـي) ، النجوم الزاهرة في أخبــار مصر والقاهرة، ج١٠، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ،وزارة الثقافة والارشـاد القومي بمصر بدون تا ،ص ١٩٠.

١٠ـ ابـن حجر العسقلاني(احمد بـن علي)، الدرر الكـامنة في أعيان المائة ا لثــامنة، ج١ ، طبعة أولى ، حيدر اباد الدكن ١٣٤٩هـ ، ص ١٧٢ـ١٧٣

١١ـ ابن العماد الحنبلي(عبد الحي)، شذرات الذهــب في أخبار من ذهب، ج٦ ، طبعة بيروت بدوت تــا ،ص ٣٤٥؛ ابن حجـر، الدرر الكـامنة ، ج١١ص ٣؛ ابـن قاضي شـهبـه (تقي الـدين أحمد)، تاريخ ابـن قاضي شهبة، مجلد ١ ج٣، تحقيـق عدنان درويش، طبعـة دمشق ١٩٧٧، ص٥٢٤ ـ ٥٢٥.

١٢ـ المقريزي(أحمد بن علي)، السلوك لمعرفة دول الملوك ،ج٣ق١ تحقيق سعيد عبد ا لفتاح عاشور، طبعة القاهرة ١٩٧٠ص ٢٥٧.

١٣ـ السخاوي(محمـد بن عبد الرحمن)، الضوء الـلامع لاهل القرن التـــاسع، ج١، طبعة

بيروت بدون تا ، ص ١٥٥ـ١٥٦المقريزي المصدر السابق، ج٣ .ق ١، ص ٢٩٤ .
١٤ـ السخاوي ،المصدر السابق، ج١، ص ٣٠٧ .
١٥ـ السخاوي ، المصدر السابق، ج ١٠ ،ص ٢٨٧ .
١٦ـ الحنبلي(محيي الدين)،الانس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج٢، بدون ذكر اسم الطبعة ولاتاريخها ص ٥٨٥ .
١٧ـ الحنبلي ،المصدر السابق، ج٢ ،ص ٥٨٦ .
١٨ـ الحنبلي ، الانس الجليل ،ج٢ ،ص ٥٨٤ .
١٩ـ الحنبلي ،الانس الجليل ،ج٢ ،ص ٥٨٨ .
٢٠ـ الحنبلي ، المصدر السابق ،ج٢، ص ٥٩٢ .
٢١ـ النعيمي الدمشقي ،المصدر السابق، ج٢ ص ٢٣ السخاوي المصدر السابق. ج٢ص ٢١٨ـ ابن طولون(محمد) ، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ،القسم الأول، تحقيق محمد مصطفى ، طبعة مصر ١٩٦٢ ، ص ٩٥ .
٢٢ـ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٣،ص ١٦٧ .
٢٣ـ ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢ ،ص ٣٤٣ .
٢٤ـ تاريخ ابن قاضي شهبة، مجلد١، ص ٢٣٠ .
٢٥ـ ابن حجر،الدرر الكامنة ،ج٢ ،ص ٣٤٣، تاريخ ابن قاضي شهبة، مجلد ١ ،ص ٣٠ .
٢٦ـ ابن حجر، أنباء الغمر بأبناء الغمر ،ج١ ،طبعة أولى، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٨هـ . ص ٢٦٤ـ٤٩٦ .
٢٧ـ ابن العماد، شذرات الذهب ،ج٧ ،ص ٥٣؛ ابن حجر، انباء الغمر ،ج٢،ص ٢٥٢تاريخ ابن قاضي شهبة ،مجلد ١ ،ص ٥٩،السخاوي ،الضوء اللامع، ج١٠،ص ١٣ .
٢٨ـ المقريزي ،السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج٣ ق١، ص ٢٥٧ .
٢٩ـ السخاوي ،الضوء اللامع، ج٧،ص ١٤٢ .
٣٠ـ لقد أمضيت وقتا طويلا في البحث عن أول قاض مالكي لبيت المقدس فلم أوفق في الحصول عليه حتى في الصق المصادر التي تؤرخ لمدينة المقدس وهو (الانس الجليل لابن الحنبلي).
٣١ـ السخاوي ،الضوء اللامع ج١ص ٣٠٧ .
٣٢ـ السخاوي ،الضوء اللامع، ج١٠،ص ٣٨٧ .
٣٣ـ السخاوي ،التبر المسبوك في ذيل الملوك ،طبعة بولاق، مصر ،١٨٩٦،ص ٢١٠ .
٣٤ـ اين تغري بردى ،النجوم الزاهرة ،ج٢ ،ص ١٥٧ـ١٥٨ .
٣٥ـ النعيمي الدمشقي ،الدارس في تاريخ المدارس، ج٢، ص ٢١ـ٢٢ .
٣٦ـ تاريخ أبي الفداء،ج٤ ،ص ١٤٧ .

٣٧ـ الحنبلي ،الانس الجليل ،ج٢، ص ٩٥ .

٣٨ــ القلقشندي(أحمد بـن علي) ،صبحـي الاعشى في صنـاعـة الانشاء، ج١١، النسخـة المصورة عن الطبعة الاميرية ،وزارة الثقافة بمصر ١٩٣ ص ٩٥ .

٣٩ـ القلقشندي ، صبح الاعشى، ج٤ ،ص ١٩٢ .

٤٠ـ القلقشندي ، صبح الاعشى ،ج١٢ ،ص ٢٩٠ـ٢٩١ .

٤١ـابن حجر،الدر ر الكامنة ، ج٢ ،ص ١٥٩، ومابعدها .

٤٢ـ ابن حجر ،انباء ا ل غمر، ج٣ ص ٥١٧ .

* * *